موقف برلمان كوردستان من الصراعات والحرب الداخلية
في إقليم كوردستان ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨

أ. د. عماد عبدالسلام رؤوف أ. م. د. لمى عبدالعزيز مصطفى فريدون عبدالرحيم عبدالله

المقدمة

ان الصراع و الحرب الداخلي بين الحزبين الحاكمين لأقليم كوردستان (الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الإتحاد الوطني الكوردستاني) الذي إستمر لمدة أربع سنوات (١٩٩٤ – ١٩٩٨) ترك تأثيرات عديدة و واجهته عدة مواقف مناهضة , كان برلمان كوردستان أحد تلك الأطراف ولكنه أخيراً وقع تحت تاثير تداعياته .

نحن اخترنا هذا الموضوع لكي نلقي الأضواء عليه بشكل علمي و موضوعي , مؤشرين إلى تأثيرات الحرب على البرلمان نفسه . وزعنا الموضوع على مرحلتين سنظهره في إطار مبحثين , في المبحث الأول ندرس الفترة المنحصرة في (١ آيار ١٩٩٤ – ٢٨ آذار ١٩٩٥) التي كان فيها البرلمان أطلق محاولاته المناهضة لإنتشار الحرب الداخلي . أما في المبحث الثاني نلقي الأضواء على مساعي أعضاء البرلمان لغرض حمايته و صيانته , عن طريق تمديد المدة القانونية للدورة الإنتخابية الأولى و قد إستمر فترة القيام بتلك المساعي في سنوات (١٩٩٥ – ١٩٩٨) , اي لحين إتفاقية واشنطن للسلام . وان برودة العلاقات بين الطرفين الحاكمين ادت إلى استمرار العمل تلك الدورة الإنتخابية للبرلمان حتى سنة (٢٠٠٥) , وذلك عن طريق تمديد المدة الإنتخابية للدورة .

المبحث الاول: فترة (١ آيار ١٩٩٤ ـ ٢٨ آذار ١٩٩٥)

في ١٥ آيار ١٩٩٢، أي قبل أربعة أيام من إجراء إنتخابات الدورة الانتخابية لبرلمان كوردستان، وقع قادة الجبهة الكوردستانية وثيقة العهد المقدس لإحترام البرلمان وقوانينه وقراراته وتنفيذها[١]،غير إن القوتين الرئيستين في كوردستان (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني) لم يحترما تلك الوثيقة ولم يلتزما بها حتى النهاية، بل بدءا يتصارعان مبكراً من أجل تعزيز موقعهما وسلطتهما، ومن نتائج عدم الالتزام بالوثيقة إندلع الإقتتال الداخلي بينهما. إن ما نعرضه هنا ليس أحداث الإقتتال الداخلي وعواملها، بل عرض موقف برلمان كوردستان إزاء ذلك الإقتتال وتأثيره على البرلمان.

نشب الإقتتال الداخلي في ١ آيار ١٩٩٤ في مدينة قلعة دزة بسبب خلاف على قطعة أرض بين عددٍ من مقاتلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني[٢]، ومن ثم أنتشر في البلدات والمدن الأخرى.وفي الثالث من آيار إقتحمت قوة من الإتحاد الوطني الكوردستاني مبنى البرلمان ومكثت فيه حتى أواخر شهر حزيران، وتعطل البرلمان في تلك الفترة عن العمل تماماً[٣].

وتزامناً مع إستمرار الإقتتال في مناطق مختلفة من كوردستان، وجه مساء السابع من آيار عدد من أعضاء برلمان كوردستان من الكتل الثلاث (الخضراء، الصفراء، البنفسجية) مذكرة إلى جلال الطالباني ومسعود البارزاني والمكتب السياسي للطرفين لوقف الإقتتال وتطبيع الأوضاع غير المستقرة في كوردستان، وفي تلك المذكرة التي وقعها

(٣٥) عضواً من أعضاء البرلمان(*) دعوا الطرفين إلى التخلي بجرأة عن المكاسب الحزبية الضيقة ووقف الإقتتال بينهما في أقرب وقت ممكن في أنحاء كوردستان كافة، وإبعاد الإقتتال عن أربيل، لأن الإقتتال في هذه المدينة سيضر بمصير تجربة كوردستان. كما دعوا إلى إحترام المؤسسات الرسمية وخاصة البرلمان والدوائر الحكومية، والإلتزام بنقاط وفقرات الإتفاقية التي تم إبرامها بين الطرفين والقيادة السياسية للجبهة الكوردستانية. كما شددوا في ختام المذكرة على إنه إذا لم يقوموا بتنفيذ مطالبهم فسوف يكون لهم موقف آخر وفق المستجدات(٤).

إن تلك المذكرة دليل على أن هؤلاء البرلمانيين أخذوا مصالح شعبهم بعين الإعتبار لا المصالح الضيقة لأحزابهم فقط، لذا فقد قاموا بأداء واجبهم من أجل إيقاف الإقتتال ومنع إنتشاره وتوسيعه وإبعاد المخاطر عن التجربة الديمقراطية لكوردستان.

كما عقد هؤلاء البرلمانيون الـ(٣٥) في الثامن من آيار إجتماعاً في ديوان برلمان كوردستان لمناقشة عقد جلسة له في أقرب وقت ممكن. وبعد مناقشة مستفيضة دعوا رئاسة برلمان كوردستان إلى تحديد موعد الجلسة الإستثنائية(٥). فيما قررت رئاسة البرلمان بعقد الجلسة في التاسع من آيار، ولكن بسبب عدم إكتمال النصاب القانوني لم تعقَدْ الجلسة، لأن من بين مجموع عدد أعضاء البرلمان الـ(١٠٥) أعضاء لم يحضر منهم سوى (٢٣) عضواً، في الوقت الذي يكون فيه النصاب القانوني لأي جلسة هو حضور (٥٣) عضواً(٦).

وبعد أن تم بجهود ومحاولات الأطراف السياسية في الجبهة الكوردستانية والسياسيين الكورد في الداخل والخارج والمؤتمر الوطني العراقي الموحد (INC)، إيقاف الإقتتال بين الـ(ح. د. ك.) والـ(إ. و. ك.)، عقد برلمان كوردستان اجتماعه في ٣٠ حزيران، أي بعد إنقضاء فترة شهرين على تعطيله، وبحضور مسعود البارزاني وجلال الطالباني وعدد آخر من الضيوف للأجتماع. حيث أستعرض جوهر نامق سالم رئيس البرلمان في الأجتماع عدداً من النقاط لقيادتي الحزبين داعياً إياهما إلى التعهد لبرلمان كوردستان بتنفيذها، وهي:

١ـ عدم توريط شعب كوردستان قطعياً مرة أخرى في الإقتتال الداخلي وتحريم سفك دماء الكورد على أيدي الكورد.

٢ـ أن يكون القانون فوق الجميع وعدم إنتهاك حقوق الإنسان بعد الآن.

٣ـ عدم جعل برلمان كوردستان ومؤسسات حكومة إقليم كوردستان ساحة الصراع والتنافس بين القوى المسلحة للأطراف السياسية قطعاً وإدانة تعطيل البرلمان بشدة ومعاقبة المتهمين.

٤ ـ الحفاظ على الحصانة البرلمانية وقدسية البرلمان.

٥ ـ عدم منع البرلمان من العمل وحماية سلطته في مساءلة الحكومة ومؤسساتها كسلطة تشريعية عليا (٧).

ومن ثم ألقى كل نزاد أحمد عزيز آغا نائب رئيس البرلمان، وحسن النقيب عضو هيئة رئاسة الـ(INC)، ومسعود البارزاني وجلال الطالباني، وأحمد الجلبي رئيس المجلس التنفيذي لـ(INC)، وكوسرت رسول علي رئيس حكومة إقليم كوردستان، وروز نوري شاويس نائب رئيس حكومة الإقليم كلماتهم التي، تطرقوا فيها إلى مخاطر الإقتتال الداخلي مشددين على ضرورة ترسيخ السلام(٨).

وفي جلسة الثاني من تموز، قرر برلمان كوردستان بأغلبية الأصوات تشكيل لجنتين برلمانيتين إحداهما للتحقيق حول قضية أحداث البرلمان في الثالث من آيار والأيام التالية، والأخرى للتحقيق في أحداث شهري آيار وحزيران في كوردستان(٩).

وفي هذه الفترة حاولت الحكومة الفرنسية التوسط بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني، وكانت هذه المحاولة دافعاً مشجعاً لكي يتمكن البرلمان أن يلعب دوره. وتوالت الإجتماعات بين وفدي الحزبين في باريس للفترة من ١٦-٢٢ تموز ١٩٩٤، وكان البرلمان منشغلاً في هذه الأثناء لإيجاد حل للإقتتال الداخلي[١٠].

ورغم الجهود كافة من أجل إحلال السلام، لكن لم يتم تحقيق السلام ، بل لقد وقع القتال بين مسلحي الحزبين تارة أخرى بل وطال عدداً من أعضاء برلمان كوردستان ايضاً، حيث أطلق مسلحون النار على عدد من أعضاء البرلمان كما أهانوا عدداً آخر منهم، وإزاء هذه الأحداث فقد أصدر برلمان كوردستان في جلسته يوم ٢١ تموز ١٩٩٤ القرار رقم (١٤) الذي تم بموجبه تكليف حكومة الإقليم بتشكيل لجنة تحقيقية خاصة من حكام العدول لإجراء التحقيق في الحوادث التي تعرض لها البرلمانيون[١١].

وفي ٢٥ تموز حدد برلمان كوردستان في جلسة له موقفه من أحداث شهري آيار وحزيران ١٩٩٤. وفي هذا الموقف الذي وافق عليه أعضاء البرلمان بالإجماع، أدين الإقتتال الداخلي وتحريم اللجوء إلى القوة والعنف لحل الخلافات والصراع السياسي، كما تم عرض عدد من النقاط من أجل سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان ومنع تكرار الإقتتال والفوضى وحماية المكتسبات[١٢]. وفي السادس من آب تم بموجب القرار المرقم (١٨) تشكيل لجنة برلمانية[*] لمتابعة قراراتالبرلمان [١٣].

وبسبب إستمرار التوتر والإقتتال بين الطرفين، فقد أرسل برلمان كوردستان يوم ٩ آب وفدين إلى جبهات الإقتتال في حلبجة ـ بنجوين، وكذلك قلعة دزة، للمساعدة في إيقاف الإقتتال والفصل بين القوات المتقاتلة والمشاركة الميدانية في معالجة الأوضاع[١٤]. ومن ثم إجتمع الوفدان بمسعود البارزاني وجلال الطالباني كلٌ على حدة وجرى البحث في وجهات نظر وملاحظات الوفدين نتيجة لقائهما بالأطراف ذات العلاقة في المناطق المتوترة[١٥].

وفي ١٥ آب قام برلمان كوردستان بدعوة مسعود البارزاني وجلال الطالباني إلى جلسته لتوضيح موقفه منهما في يوم ٢٥ تموز ١٩٩٤ بهدف الإلتزام به وتنفيذه، كما تم تدوين وتوجيه مذكرة أعدها وفدا البرلمان حول زيارتهما إلى حلبجة ـ بنجوين، وقلعة دزة إلى القائدين[١٦]. وجاء في المذكرة وجوب إصدار بيان مشترك من قبل البارزاني والطالباني حول قرار حاسم لوقف الإقتتال وعدم السماح مطلقاً لأية خروقات، كما دعوا إلى ضم القادة المعروفين في الحزبين في عضوية تطبيع المحافظات، والإسراع في توقيع إتفاقية باريس من قبل البارزاني والطالباني، وتحديد سقف زمني لأتمام فصل القوات وسحبها، كما تم في المذكرة عرض عدد من الخطوات لتطبيع الأوضاع[١٧].

كما أصدر برلمان كوردستان في ١٥ آب القرار المرقم (١٩) دعا فيه إلى التنفيذ العاجل لأربع نقاط وهي إصدار بيان من قبل الإتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني لدعم موقف البرلمان في ٢٥ تموز والمذكرة التي وجهها وفدا البرلمان يوم ١٥ آب إلى القائدين الكورديين، كما دعا البرلمان في النقطة الثانية البارزاني والطالباني إلى إصدار أمر إلى قواتهما المتقاتلة لإيقاف الإقتتال ودعوة مسؤولي الحركة الإسلامية[*]لأيقاف القتال، كما دعت المذكرة إلى سحب قوات البيشمركة من المدن وتمركزها في مناطق محددة، كما تم في النقطة الأخيرة التشديد على ضرورة قيام اللجنة البرلمانية الخاصة بمراقبة تنفيذ نقاط وثيقة الموقف التي أعلنها البرلمان يوم ٢٥ تموز و١٥ آب بأعمالها[١٨].

وفي اليوم نفسه قرر مسعود البارزاني وجلال الطالباني أمام برلمان كوردستان الوقف الشامل للإقتتال، ومن أجل هذا أرسلا برقيات إلى فروع الـ(ح. د.ك.) ومراكز الـ(إ. و. ك)كافة وإلى مسؤولي الحزبين والحركة الإسلامية وبيشمركة الأطرافكافة ، لتنفيذ قرارهما[١٩]. ولكن هذه البرقيات لم تؤدي إلى وقف الإقتتال، بل انه وفي مساء اليوم ذاته شن بيشمركة الـ(ح. د. ك.) في شقلاوة هجمات على مقرات الـ(إ. و. ك.) كما قاموا بنهب منزل رئيس الحكومة والعديد من المنازل والدكاكين، وقد أدان رئيس ونائب رئيس كتلة الـ(ح.د.ك.) في برلمان كوردستان تلك الأعمال بشدة ودعيا إلى معاقبة المتهمين، حتى أن مسعود البارزاني أصدر أوامره بمعاقبة المتهمين[٢٠].

نستطيع هنا أن نقول بأن إيقاف الإقتتال كان قد أصبح أمراً روتينياً وإعتيادياً، فكانت الخروقات تحدث بعد فترة وأخرى، لأن مصلحة مجموعة من المسلحين كانت تكمن في الإقتتال من أجل السرقة والنهب، لذا فقد كانت السيطرة عليهم ليست سهلة. وبتعبير آخركان القادة يدعون إلى السلام بسهولة، غير أنهم لم يكونوا ليقدموا المنتهكين إلى العدالة بسهولة ولم يكونوا ليبعدوهم عن أحزابهم.

وفي ١٦ آب خصص برلمان كوردستان في جلسته حيزاً من جدول أعماله للإستماع إلى ما قام به وفدا الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني في باريس للفترة من ١٦ـ ٢٢ تموز ١٩٩٤. وفي الجلسة نفسها تلي نص إتفاقية باريس لأعضاء برلمان كوردستان، علماً أنه كان من المفترض أن يسافر جلال الطالباني ومسعود البارزاني إلى باريس لتوقيعها بحضور الرئيس الفرنسي. يذكر أنه وبموجب الإتفاقية كان إقليم كوردستان سيتمتع إضافة إلى مؤسستي البرلمان والحكومة برئيس الإقليم ودستور وتنظيم خاص في العلاقات الخارجية[٢١]. ففي الحقيقة لو بادر القائدان الكورديان بتوقيع الإتفاقية وقاما بوضع نهاية للإقتتال، فأن إقليم كوردستان كان سيتقدم خطوات كبيرة إلى الأمام ويدخل مرحلة جديدة تمهد لتطوير الموقع السياسي والقانوني لإقليم كوردستان.

وفي ١٦ من آب أيضاً وفي جلسته الإستثنائية الثانية خصص برلمان كوردستان حيزاً من جدول أعماله للإستماع إلى مسؤولي الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني في عرض أعمال وفديهما في باريس للفترة من ١٦-٢٢ تموز١٩٩٤. بداية أعرب سامي عبدالرحمن الذي كان يترأس وفد (ح. د. ك.) إلى باريس، عن سعادته لعرضهم إتفاقية باريس على أعضاء البرلمان. كما تطرق إلى إن الوفدين توصلا إلى إتفاق ويتطلب سفر جلال الطالباني ومسعود البارزاني إلى باريس والتوقيع على الإتفاقية بحضور الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران). كما تطرق إلى أن عدداً من الخبراء الدبلوماسيين والسياسيين والأكاديميين من فرنسا وبريطانيا والبلدان الأسكندنافية شاركوا في الإجتماعات، إضافة إلى مشاركة ممثلي سفارتي بريطانيا وأمريكا في باريس. مؤكداً أن البلدان الغربية ستولي مزيداً من الإهتمام بالكورد إذا ما أستتب السلام والإستقرار. ومن ثم أكد د. فؤاد معصوم عضو وفد (إ. و. ك.) إلى باريس، كلام سامي عبدالرحمن، مشيراً إلى أن المسؤولين الفرنسيين أكدوا لهم بأن التصالح بين الكورد سيكون له تأثير مباشر على العراق، وخاصة في الوقت الذي كانت الأمم المتحدة منشغلة بإعداد تقرير لرفع أو تخفيف الحصار الإقتصادي على العراق الذي فرض عليه عام ١٩٩٠ جراء حرب الخليج الثانية[٢٢].

وفي ١٨ آب ١٩٩٤ إجتمعت رئاسة برلمان كوردستان ورئاستي الكتلتين الخضراء والصفراء، ومن ثم وجه رئيس البرلمان رسالة لمسعود البارزاني وجلال الطالباني والمؤتمر الوطني العراقي (INC) والمؤسسات الإعلامية لإصدار الأوامر لإيقاف الإقتتال وخاصة في منطقة بشدر. كما أبلغوهم بأن وفداً من برلمان كوردستان قد تحرك وهو في طريقه إلى تلك المنطقة[٢٣]. وذلك بعد أن تسببت الحركة الإسلامية في تلك المنطقة بإندلاع الإقتتال ثانية[٢٤]. وفي اليوم التالي وصل وفد آخر من البرلمان إلى تلك المنطقة[٢٥]، غير أن الحركة الإسلامية لم تكن مستعدة

للإلتقاء بالوفد، لذا فقد وجه رئيس برلمان كوردستان في ٢٠ آب رسالة إلى المكتب السياسي للحركة الإسلامية معرباً فيها عن إستنكاره لذلك الموقف[٢٦].

وفي ٢١ آب وعقب إجتماع هيئة رئاسة البرلمان، وجه رئيس برلمان كوردستان رسالة إلى البارزاني والطالباني، والمكتب السياسي لكل من الحركة الإسلامية والـ(إ. و. ك.) والـ(ح. د. ك.)، والجبهة الكوردستانية، و(INC)، والمؤسسات الإعلامية دعاهم فيها إلى إتخاذ موقف حاسم لوقف الإقتتال في منطقة بشدر بأقرب وقت ممكن، لتمهيد الأرضية أمام البرلمان لمعالجة الوضع مع الأطراف ذات العلاقة[٢٧].

وفي اليوم التالي أشرف رئيسا البرلمان وحكومة إقليم كوردستان على إجتماع مشترك للبرلمان والحكومة. ومن ثم أرسلا برقية مشتركة الى جلال الطالباني ومسعود البارزاني والمؤسسات الإعلامية، دعيا فيها إلى إيقاف الإقتتال فوراً ووضع حدد لحشد القوات، وحضورهما الجلسة القادمة للبرلمان. كما جاء في البرقية أنه ونظراً لعدم ضمان الحد الأدنى من الإلتزام بالتعليمات، فإنهم لا يرون ضرورة لإرسال أي وفد[٢٨]. وكان هذا في حد ذاته اقراراً بيأس المؤسستين البرلمان والحكومة لوقف الإقتتال وإستتباب السلام، وذلك بسبب عدم إلتزام القوات المتحاربة بالتعليمات.

وفي ٢٤ آب وجه نائبا رئيسي الكتلتين الخضراء والصفراء في برلمان كوردستان اللذان ذهبا يومي ١٨ و١٩ من آب إلى منطقة بشدر برئاسة وفدين مختلفين، رسالة إلى الطالباني والبارزاني، ورئيسي البرلمان والحكومة، والمكتبين السياسيين للـ(ح.د.ك) والـ(إ.و.ك.)، والحركة الإسلامية، والـ(INC) والجبهة الكوردستانية دعيا فيها إلى إعلان وقف إطلاق النار في المحاور كافة في الساعة السادسة من مساء ٢٤ آب والطلب من القادة الميدانيين كافة الإلتزام بوقف إطلاق النار وسحب القوات من البلدات والمدن بدءاً من قلعة دزة وسيد صادق. داعين القادة كافة إلى حضور جلسة البرلمان الإستثنائية التي ستنعقد في ٢٥ آب[٢٩].

وفي ٢٥ آب ١٩٩٤ عقدت الجلسة الإستثنائية لبرلمان كوردستان وكان جدول أعمال الجلسة مخصصاً لمناقشة تطبيع الأوضاع في إقليم كوردستان، وحضر الجلسة جلال الطالباني ومسعود البارزاني، وفي بداية الجلسة أعرب جوهر نامق سالم عن أمله أن يكون هذا الإجتماع حاسماً لأنهاء الأوضاع الشاذةفي إقليم كوردستان. ومن ثم وجه كلامه للقائدين الكورديين اللذين أنعشا في ١٥ آب في برلمان كوردستان أمالاً كبيرةً لدى البرلمان والحكومة وجماهير الشعب، بنشرهما برقية أمر إيقاف القتال، غير أن وتيرة الإقتتال على الضد من تلك البرقية زادت في مساء ذلك اليوم ولم تخف، وأن هذا الوضع جعلهم يتخوفون من إلحاق كارثة بالتجربة. الديمقراطية الكوردستانية وفي نهاية الكلمة دعاهما بإسم البرلمان والحكومة أن يكون قدومهما هذه المرة حاسماً وحل المشكلة من جذورها.وفي الجلسة ذاتها أعلنت حكومة إقليم كوردستان عن موقفها ووجهت دعوتها للقائدين الكورديين، ومن ثم استعرض عدد من البرلمانيين وجهات نظرهم حول الوضع داعين إلى إيقاف الإقتتال في أسرع وقت ممكن. بعد ذلك ألقى كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني كل لكلمته وقدما في الختام برقية مشتركة لقوات بيشمركة كوردستان دعيا فيها إلى إيقاف الإقتتال في الساعة العاشرة مساءً، وإن كل من لم يلتزم به فسوف يعتبر فوضوياً ومتهماً وعدواً لبرلمان وحكومة إقليم كوردستان وسيعاقب بأشد العقوبات[٣٠]. ويمكن القول أن هذهِ البرقيات كانت شكلية، بسبب عدم التزام القادة العسكرين من البيشمركة بها.

وفي ٢٦ آب أجتمع وفد من برلمان كوردستان مع مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وفي اليوم ذاته عقد إجتماع بين المكتبين السياسيين للـ(ح.د.ك) والـ(إ.و.ك.) بحضور رئيسي البرلمان وحكومة إقليم كوردستان. وتوصلوا

في هذا الإجتماع إلى قرارات هامة تم عرض مضامينها في موقف ٢٥ تموز١٩٩٤ومذكرة برلمان كوردستان في ١٥ آب ومذكرة حكومة إقليم كوردستان في ٢٥ آب. وفي اليوم ذاته وجه البارزاني والطالباني برقية أخرى إلى قوات بيشمركة كوردستان كافة دعيا فيها إلى إيقاف إطلاق النار فوراً، معتبرين إستمرار الإقتتال معاداة لقرارات البرلمان والحكومة وكلا الحزبين، مشيرين إلى أن برلمان كوردستان سيشرع

بالعمل في ٢٧ آب لمراقبة تنفيذ القرار، ومن ثم تقوم اللجنة العليا للتطبيع بالعمل من أجل التطبيع الشامل والكامل[٣١].

واستمر برلمان كوردستان في جهوده حيث دعا مسعود البارزاني وجلال الطالباني في ٢٧ آب ١٩٩٤ إلى جلسته الإستثنائية. جرى فيها التأكيد على بعض القضايا ومنها إرسال عدة لجان إلى المحاور التي كان التوتر مايزال سائداً فيهاأو التي كان الإقتتال فيها مستمراً، لدراسة الوضع وتحديد الأسباب والجهة التي لا تلتزم بقرارات إيقاف الإقتتال وخاصة في محاور (سيد صادق ـ حلبجة)، (قلعة دزة) و(حرير- جومان). وأتفقا على سحب قواتهما من المدن إلى خارجها. كما جرى فيما يتعلق بالموقف من الحركة الإسلامية إتخاذ القرار النهائي بصدده وذلك بضم ممثل عنها إلى لجنة تطبيع الأوضاع[٣٢]. وفي اليوم عينه وجه القائدان الكورديان برقية مشتركة إلى قوات بيشمركة كوردستان و الأطراف كافةأبلغوها فيها بقدوم وفد البرلمان بكامل سلطات البرلمان وصلاحياتهما لوقف الإقتتال وتحديد الطرف المهاجم والذين أنتهكوا القرارات، وفي الختام رأوا ضرورة قيام الأطرافكافة بتقديم الدعم لوفد البرلمان[٣٣].

وبعد جلسة البرلمان هذه، وفي يوم ٢٩ آب عقدت لجنة تطبيع الأوضاع في كوردستان التي كانت تتكون من جوهر نامق سالم رئيس البرلمان، وكوسرت رسول علي رئيس الحكومة، وفاضل ميراني ممثلاً عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني، عمر فتاح ممثلاً عن الإتحاد الوطني الكوردستاني، وكامل الحاج علي ممثلاً عن الحركة الإسلامية، حيدر الفيلي ممثلاً الجبهة الكوردستانية، وغانم جواد ممثلاً عن الـ(INC) إجتماعاً برعاية مسعود البارزاني وجلال الطالباني لتنفيذ قرارات البرلمان ومذكرة الحكومة. وتقرر في هذا الإجتماع تطبيع الأوضاع في كوردستان خلال أسبوع[٣٤]. كما صدرت قرارات أخرى كتشكيل لجان لسحب المقاتلين من المدن وفتح الطرق وإزالة نقاط السيطرة غير الرسمية، كذلك تحديد عدد مقار الاحزاب والمنظمات الكوردستانية إلى المدن والبلدات وعودة المؤسسات الحكومية وموظفيها في المدن والبلدات والمشردين إلى أماكنهم. يذكر أن هذه اللجنة أصدرت قرارات أخرى في الأيام التالية لتطبيع الأوضاع[٣٥].

كان إفتتاح الدورة الثانية للعام الثالث لبرلمان كوردستان في ٦ ايلول ١٩٩٤ متزامناً مع إنتهاء الدورة الأولى للإقتتال الداخلي. وفي جلسة ذلك اليوم التي حضرها جلال الطالباني ومسعود البارزاني، ألقى جوهر نامق سالم رئيس البرلمان كلمة، تطرق فيها إلى مآسي الإقتتال الداخلي، ومن ثم استعرض موقف وجهود البرلمان لإيقاف ذلك الإقتتال مؤكداً في الختام أخذ العبر من أحداث ذلك الإقتتال وجعلها أساساً للقضاء على ظاهرة اللجوء إلى السلاح والإقتتال والتصادم مع إنتهاج نهج واضح للقضاء على تلك الظاهرة وتعزيز روح التعايش المشترك والتعددية الحزبية والعمل السلمي المشترك وبذل الجهد لتحريم سفك الدم الكوردي على أيدي الكورد وتعزيز إستقرار الحكومة والقانون.

أعقبه مسعود البارزاني بكلمة أعرب فيها عن أمله في أن تسير أوضاع كوردستان نحو الهدوء وأن الإقتتال الداخلي يوشك أن يجتث من جذوره، وأثنى على موقف البرلمان ومعبراً عن الأمل في أن يستمر في عمله الرقابي.

ومن ثم ألقى جلال الطالباني كلمة قيم فيها عالياً دور البرلمان مؤكداً على بذل الجهود لتعزيز الإخاء والمصالحة بين الأطراف السياسية الكوردستانية[٣٦].

وفي ٧ أيلول ١٩٩٤ تلي تقرير لجان البرلمان إلى المحاور في جلسة البرلمان[٣٧]. وفي اليوم التالي أكد رئيس البرلمان في برقية له لجلال الطالباني ومسعود البارزاني والجهات الأخرى ذات العلاقة على تنفيذ قرارات التطبيع مشيراً في الوقت ذاته إلى إستمرار إنتهاك القرارات من قبل الأطراف المتحاربة وعدم تنفيذها في المحاور، مبلغاً إياهم بأن وفد البرلمان سيقوم يوم ١٠ أيلول بتفقد المحاور لتقييم الوضع وإعداد تقرير للبرلمان[٣٨].

لقد أجتمعت لجنة تطبيع كوردستان التي كان رئيس البرلمان عضواً فيها مع لجنة تطبيع الوضع في أربيل يوم ١٨ أيلول، وبعد تقييم الأوضاع أتضح لهم بأن مقاتلي الحزبين لم يتجهوا إلى المواقع التي تم تحديدها لهم، وعدّ ذلك هذا مخالفة لقرارات البرلمان ومذكرة حكومة إقليم كوردستان[٣٩]. وفي ٢١ أيلول إجتمعت اللجنة العليا لتطبيع الوضع في كوردستان برعاية جلال الطالباني ومسعود البارزاني وأحمد الجلبي في برلمان كوردستان وألقيت في الإجتماع تقارير لجان البرلمان التي تم إرسالها إلى محافظات كوردستان لتطبيع الوضع وتم التطرق إلى القرارات التي لم تنفذ حتى ذلك الوقت. ومن ثم جرى تشكيل لجان أخرى للتطبيع وأسندت العضوية في لجنتين لكل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني، كما صدرت قرارات أخرى من لجان البرلمان للغرض نفسه[٤٠].

عقد برلمان كوردستان يوم ٢٥ أيلول ١٩٩٤ إجتماعه الإعتيادي، وكان المحور الرئيس لجدول أعماله عرض جهود الوفود البرلمانية التي أوكلت إليها متابعة إستتباب السلام وتطبيع الوضع. وفي بداية الإجتماع تطرق رئيس البرلمان إلى أن قضية التطبيع قد خطت في البداية خطوات جيدة، لكن الخطوات تباطأت فيما بعد، مما ولد القلق لدى البرلمان وجماهير الشعب من عدم نجاح الجهود وإندلاع الإقتتال مرة أخرى. وتطرق رؤساء وفود البرلمان إلى الأوضاع وجهودهم بأتجاه تهدئتها وملاحظاتهم بشأنها. ومن ثم وجه (١٦) عضواً من أعضاء البرلمان أسئلتهم وإستفساراتهم إلى الوفود[٤١].

وبعد كل هذه الجهود والإجتماعات من أجل التطبيع، أطلق عدد من مسلحي الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٤ على طريق جمجمال ـ السليمانية النار على سيارة عدد من مسؤولي الإتحاد الوطني الكوردستاني، مما أسفر عن جرح (٨) أشخاص من بينهم أحد أعضاء البرلمان وهو (شالاو علي العسكري) من كتلة الـ(إ.و.ك.)[٤٢]. وفي اليوم التالي تطرق رئيس الكتلة الخضراء للـ(إ.و.ك.) في برلمان كوردستان إلى تلك الحادثة داعياً إلى إرسال لجنة برلمانية إلى موقع الحادث للتحقيق فيه. ولقد شجب الحادث من قبل رئيس الكتلة الصفراء للـ(ح.د.ك.) وتم التأكيد على وجهة نظر رئيس الكتلة الخضراء[٤٣]. وتم في الإجتماع عينه تشكيل لجنة مؤقتة من قبل البرلمان لمتابعة الحادث[٤٤].

وعقب سلسلة من الإجتماعات، جرى في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٤ في مصيف صلاح الدين وبحضور مسعود البارزاني وجلال الطالباني التوقيع على إتفاقية التحالف بين الإتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، والتي تضمنت نقاطاً هامة حول إزالة العقبات أمام التطبيع العام والشامل في كوردستان، وقرر الجانبان الإعلان عن الإتفاقية في جلسة خاصة لبرلمان كوردستان[٤٥]. وفي يوم ٢٤ تشرين الثاني وبحضور القائدين الكورديين وكبار مسؤولي الـ(INC)، وقيادة الجبهة الكوردستانية والحركة الإسلامية وأعضاء المكتبين السياسيين للـ(إ.و.ك.) والـ(ح.د.ك.)، عقد برلمان كوردستان جلسته للإعلان عن الإتفاقية. وعقب إلقاء عديد من الكلمات من قبل الحضور، تلي نص الإتفاقية لأعضاء برلمان، تضمنت عديداً من القرارات الهامة حول ترسيخ السلام والتعايش

المشترك في كوردستان، وكان قرار تحريم وتجريم الإقتتال بين الأحزاب والقوى السياسية في الإقليم وخاصة بين الـ(إ.و.ك.) والـ(ح.د.ك.)، وأعتبروا الإقتتال من هذا النوع جريمة وطنية كبرى لايجوز ارتكابها[٤٦].

إلا أن هذه الإتفاقية بقيت حبراً على ورق ولم تؤدي إلى إنهاء الصراع والإقتتال بين الحزبين الكبيرين ولم تنفذ. حتى أنه في ١٥ كانون الأول ١٩٩٤ بدأت جولة أخرى من الإقتتال بينهما، وفي هذه المرة لم يكن بوسع البرلمان لعب دورمؤثر والتوسط بين الطرفين المتقاتلين، بل انتقل الصراع إلى البرلمان أيضاً وكانت كتلتا الحزبين في البرلمان تدافعان عن موقف حزبيهما وكل كتلة تتهم الكتلة الآخرى، ففي جلستي يومي ٢٠ و٢١ كانون الأول وقعت مشادة كلامية بين الكتلة الخضراء والصفراء في البرلمان ولم تتفق الكتلتان على تشكيل لجنة برلمانية لإجراء التحقيق في حادث وقع بين مسلحي الحزبين في السابع عشر من الشهر نفسه في منطقة آكري[٤٧].

غير أن وضع البرلمان هذا لم يتسبب في عدم التعبير عن موقفه إزاء التوتر والإقتتال السائد بين هذين الحزبين فيما بعد، بل إن برلمان كوردستان وفي جلسته يوم ٢٢ من كانون الأول ١٩٩٤ وبعد مناقشات مستفيضة حول الأوضاع المتوترة في بعض مناطق كوردستان توصل إلى النتائج التالية:

١ـ دعم مطاليب رئاستي برلمان وحكومة الإقليم ورئاسة الكتلتين لحضور جلال الطالباني ومسعود البارزاني إلى البرلمان في أقرب وقت ممكن.

٢ ـ الإيقاف الفوري للإقتتال في المناطقكافة.

٣ ـ إلقاء القبض فوراً على المتهمين ومعاقبتهم.

٤ ـ شروع لجان البرلمان بالعمل لتطبيع الوضع في كوردستان[٤٨].

ومن أجل تنفيذ ذلك ومناهضة ذلك الإقتتال، فقد أعتصم (٥٩) عضواً[*] من أعضاء البرلمان لمدة (١٠١) يوم في إحدى قاعات البرلمان للفترة من ٢٣ كانون الأول ١٩٩٤ لغاية ٢٨ آذار ١٩٩٥. حيث أطلق على تلك القاعة فيما بعد إسم (قاعة الإعتصام) [٤٩]. وكان موقف البرلمان هذا لممارسة الضغوط على الطرفين المتقاتلين، لإيقاف الإقتتال وحل المشاكل بينهما عن طريق الحوار وترسيخ السلام.

وفي اليوم الأول للإعتصام أعلن مسعود البارزاني في برقية له عن دعمه لموقفهم هذا[٥٠]. وفي اليوم التالي أرسل جلال الطالباني برقية لهؤلاء البرلمانيين قرر فيها إيقاف الإقتتال[٥١].

وفي ٢٣ كانون الأول ١٩٩٤ تم تشكيل لجنة ثلاثية للمتابعة من الـ(إ.و.ك.) والـ(ح.د.ك.)، والـ(INC). وكان جوهر نامق سالم رئيس البرلمان ممثلاً عن الـ(ح.د.ك.)، وكمال فؤاد ممثلاً للـ(إ.و.ك.)، وأحمد الجلبي رئيس المجلس التنفيذي للـ(INC) ممثلاً عن الـ(INC)وأختص عمل اللجنة في الآتي:

١ـ وضع نهاية للإقتتال.

٢ـ إستتباب السلام.

٣ـ تقريب وجهات النظر بين الـ(إ.و.ك.) والـ(ح.د.ك.) حول الحل السلمي للقضية.

٤ـ تدوين اعمال الطرفين في الإلتزام بقرارات وقف إطلاق النار وإنتهاكها.

وتقرر أن يكون مقر اللجنة في بناية برلمان كوردستان[٥٢].وأصدرت تلك اللجنة خلال بضعة أيام عدداً من القرارات لإيقاف الإقتتال وإستتباب السلام. كما تم تبادل العديد من البرقيات بين تلك اللجنة والأطراف المتقاتلة[٥٣]، لكنها لم تسفر عن نتائج تذكر.

وفي ٢٩ كانون الأول ١٩٩٤ زار وفد من البرلمانيين المعتصمين جلال الطالباني ومسعود البارزاني، وعقب تلك الزيارة قام القائدان بإرسال برقيتين لقواتهما قررا فيهما إيقاف الإقتتال[٥٤]. أن كل هذه الجهود والمحاولات وجهود أخرى بذلت من قبل الأحزاب والمنظمات الكوردستتانية لم تسفر عن إيقاف الإقتتال، في الوقت الذي كانت الفترة القانونية لدورة البرلمان توشك على الإنتهاء، لذا كان على البرلمان إيجاد حلٍ وإنقاذ نفسه من الإلغاء والحل. وكان هذافي وقت لم يعقد فيه البرلمان حتى جلسة واحدة منذ ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤، وبعد إنتهاء الإعتصام في ٢٨ من آذار ١٩٩٥[*]، كان برلمان كوردستان في حكم التعطيل.

المبحث الثاني: فترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)

من أجل إخراج البرلمان من ذلك الوضع المعقد، وبجهود الأحزاب والمنظمات السياسية الكوردستانية فقد عقد برلمان كوردستان يوم ٢٧ آيار ١٩٩٥ إجتماعاً في قرية (دارقبةن / دارَبَن)[**] عوضاً عن مبناه، بسبب سيطرة قوات الإتحاد الوطني الكوردستاني آنذاك على مدينة أربيل، حيث لم يبق الحزب الديمقراطي الكوردستاني بشكل علني في المدينة عقب الإقتتال، لذا فإن أعضاء كتلته البرلمانية لم يكونوا مستعدين للعودة إلى المدينة فحسب بل لحضور إجتماعات البرلمان إلاّ بعد أن يتم تطبيع الأوضاع[٥٥]. وكانت جلسة (دارقبةن / دارَبَن) أقصر جلسة من جلسات برلمان كوردستان، ولكن صدر فيها قرارات مصيرية مثل[٥٦]،قرار تمديد الدورة الأولى لبرلمان كوردستان لمدة سنة إعتباراً من ٤ حزيران ١٩٩٥ لغاية ٤ حزيران ١٩٩٦[٥٧]. وقد عقد برلمان كوردستان طوال عام ١٩٩٥ تلك الجلسة فقط.

ومما يلاحظ من جلسة برلمان كوردستان في دارقبةن هو أن الجلسة عقدت في مسجد القرية ولكن الكراسي التي تم إستخدامها للجلوس والأثاث الأخرى كانت قد أوتيت بها من كنيسة (المشرق) في أربيل[٥٨]. فيما قام المركز السويدي الدولي (Swidish International Liberal Center/SILC) بتحمل نفقات الجلسة. التي عقدت بحضور ممثلي عدد من الأحزاب والأطراف السياسية والمؤسسات الإعلامية[٥٩].

وبعد مرور عام على تلك الجلسة بتعاون وتوسط من قبل الأطراف السياسية كالحزب الشيوعي العراقي والإتحاد الإسلامي في كوردستان والحركة الديمقراطية الآشورية وعدد من الشخصيات السياسية من أربيل والسليمانية عقد المكتبان السياسيان لـ(أ.و.ك.) والـ(ح.د.ك.) في مقر المكتب السياسي لـ(ح.د.ك.) في مصيف صلاح الدين إجتماعاً، بهدف تمديد الفترة القانونية للدورة الأولى للبرلمان. ووافق الطرفان في الإجتماع مرة أخرى على تمديد فترة الدورة الأولى للبرلمان[٦٠].

ومن أجل هذا الهدف وبعد مرور عام على عقد الجلسات والإجتماعات، عقد برلمان كوردستان في ٣ حزيران ١٩٩٦ جلسة إستثنائية[٦١] بين مجمع شاويس السكني وقرية ملا أومر الواقعة شرقي أربيل قرر فيها تمديد فترة الدورة الأولى لبرلمان كوردستان لمدة ثلاثة أشهر إعتباراً من (٤ حزيران ١٩٩٦) قابلة للتمديد[٦٢]، أي إنه أتيح بموجب هذا القرار المجال لتمديد آخر.

إن تحديد فترة ثلاثة أشهر لتمديد عمر البرلمان كان بهدف العمل في تلك الفترة على تقريب الـ(ح.د.ك.) والـ(إ.و.ك.) من بعضهما وإستخدام تلك الفترة القصيرة كعامل ضغط على الحزبين لإيقاف الإقتتال بينهما وتطبيع العلاقات للحؤول دون حدوث فراغ قانوني[٦٣].

وفيما يتعلق بتحديد موقع جلسة ٣ حزيران الواقع بين شاويس وملا أومر والذي جاء بناء على طلب من الكتلة (الصفراء/ ح.د.ك.) حيث لم يكونوا مستعدين دخول مدينة أربيل ودخول مبنى البرلمان بعد سيطرة الـ(إ. و. ك.) عليها، لذا فقد عقدت تلك الجلسة في ذلك الموقع تحت إحدى الخيم[٦٤]. ورغم أن ذلك كان مبعث خجل وإستحياء لبرلمان يجد أن أعضائه كانوا مستعدين لدخول مبناه بسبب الموقف السياسي، بل يعمدون إلى عقد جلستهم تحت إحدى الخيم، ولقد تم تحت تلك الخيمة تمديد عمر البرلمان مرة أخرى والحؤول دون حدوث فرغ سياسي.

وقبل إنقضاء فترة الثلاثة أشهر التي تم تحديدها لتمديد الدورة الأولى لبرلمان كوردستان، تغيرت المعادلات السياسية والقتالية تغييراً كبيراً، حيث شن الحزب الديمقراطي الكوردستاني بمشاركة قوات الحكومة العراقية هجوماً على مدينة أربيل في ٣١ آب ١٩٩٦ مستخدمين الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمدرعات والمدافع الثقيلة فأستولوا على مدينة أربيل، حتى أن قوات الحكومة العراقية دخلت مبنى برلمان كوردستان، لكنها عادت إلى مواقعها السابقة بعد مرور عدة ايام. وهنا يجب أن نقول بأن موقف الـ(ح. د. ك.) جاء بعد أن كانت الحكومة الإيرانية تقدم الدعم للـ(إ. و. ك.) في قتاله ضد الـ(ح. د. ك.)[٦٥].

وبعد بروز هذه الأوضاع الجديدة، قدم (٤٢) برلمانياً من الكتل التي تشكل برلمان كوردستان، وكان من بينهم (٦) برلمانيين ينتمون للكتلة الخضراء[*] مذكرة لرئيس برلمان كوردستان لغرض عقد جلسة للبرلمان بهدف تمديد فترة الدورة الأولى لبرلمان كوردستان للمرة الثالثة[٦٦]. وقد جرى تنفيذ طلبهم وعقد برلمان كوردستان في ٣ أيلول ١٩٩٦ بحضور (٥٧) عضواً جلسته الإستثنائية في المسجد الكبير ببلدة شقلاوة. وعبر رئيس البرلمان في هذه الجلسة عن إستنكاره الشديد بسبب إنتهاك قدسية البرلمان من قبل الجيش العراقي بسب دخوله إلى مبنى البرلمان[٦٧]. ومن ثم تقرر تمديد فترة الدورة الأولى لبرلمان كوردستان من ٤ أيلول ١٩٩٦ لغاية ٤ حزيران ١٩٩٨[٦٨].

يذكر أن (١٠) برلمانيين عن الكتلة الخضراء كانوا قد شاركوا في تلك الجلسة[*]، وكانت تلك المشاركة للمطالبة بعقد جلسة البرلمان ومن ثم مشاركتهم فيها، خطوة صعبة، بسبب ذلك التحول الجديد الذي طرأ على أوضاع إقليم كوردستان وخاصة العاصمة أربيل عقب ٣١ آب ١٩٩٦ نتيجة لإستمرار الإقتتال الداخلي، غير أن هؤلاء البرلمانيين بادروا إلى إتخاذ هذه الخطوة من أجل بقاء البرلمان دون العودة إلى حزبهم أي الإتحاد الوطني الكوردستاني للإستفسار والإستشارة، رغم إنه وعقب تلك الخطوة فقد جرى إنتقاد موقف هؤلاء البرلمانيين من قبل عدد من كوادر حزبهم، غير انهم لم يولوا ذلك أذناً صاغية معربين عن إعتقادهم بأنهم أقدموا على ذلك من أجل مصلحة وطنهم كوردستان[٦٩]. وبعد أن هدأت الأوضاع ظهر بأن موقفهم كان صائباً وأنهم شاركوا في بقاء وحماية تجربة برلمان إقليم كوردستان.

وأستمر الإقتتال الداخلي، ولم ينجح البرلمان ولا الأحزاب والأطراف السياسية والشخصيات في مساعيهم لإنهاء الإقتتال ودفع الطرفين المتقاتلين لإبرام إتفاق للسلام، حتى تم أخيراً في ١٧ ايلول ١٩٩٨ بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية توقيع إتفاقية واشنطن للسلام بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني بحضور (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية وأنتهى الإقتتال واستتب السلام بين الحزبين الحاكمين[٧٠].

ومن أجل تمديد الفترة القانونية للدورة الأولى لبرلمان كوردستان مرة أخرى، جرى يوم ١٤ نيسان ١٩٩٨ تقديم مشروع قانون من قبل (٣٨) برلمانياً في جلسة البرلمان حيث نوقش مشروع القانون[٧١]. ومن ثم تقرر إستمرار الدورة الأولى للبرلمان لحين إجراء إنتخابات جديدة[٧٢]. وهكذا جرى تمديد الفترة الأولى لبرلمان كوردستان

للمرة الرابعة جراء تأثيرات الإقتتال الداخلي، لكن هذا التمديد الأخير كان يختلف عن التمديدات الثلاثة السابقة، حيث لن يتم تحديد موعد لإنتهاء الدورة بل تم ربط إستمرار الدورة بإجراء إنتخابات أخرى لم يتم تحديد موعدها.

يجب أن نضيف أنه رغم توقيع إتفاقية واشنطن، فقد كان الحزبان يديران حكم المناطق التي سيطرا عليها نتيجة للإقتتال الداخلي، وقد اقام كل منهما في المناطق التي تحت سلطتهما حكومة كان يطلق عليهما إسم حكومة إقليم كوردستان، وكان مركز الحكومة التي كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يديرها مدينة أربيل، ومركز الأخرى التي كان يديرها الإتحاد الوطني الكوردستاني مدينة السليمانية. وفيما يتعلق بالبرلمان فبعد أن عادت العلاقات بين الحزبين الحاكمين إلى طبيعتها رويداً رويداً، فقد عاد البرلمانيون عن الإتحاد الوطني الكوردستاني عام ٢٠٠٢ إلى البرلمان بصورة رسمية[٧٣].

يجب الإشارة إلى أن الإتحاد الوطني الكوردستاني ومن أجل منع وضع العراقيل أمام إدارة حكومته في السليمانية، وكبديل عن البرلمان الذي كان موجوداً في أربيل والذي كانوا قد أنسحبوا منه فقد أصدروا قراراً عينوا بموجبه جلال الطالباني السكرتير العام لحزبهم رئيساً للإقليم، من أجل إصدار القرارات الضرورية عوضاً عن البرلمان. لكن في الحقيقة لم يكن لهذا الإجراء أي مسوغ قانوني، لأن الطالباني لم ينتخب لا من قبل البرلمان ولا من قبل الشعب بل جرى إتخاذ هذا القرار من أجل تسهيل الامور ليس إلاّ[٧٤].

وبعد توقيع إتفاقية واشنطن في ١٧ ايلول ١٩٩٨ بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني، شاركت الكتلة الخضراء لأول مرة في جلسة برلمان كوردستان في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ في مدينة أربيل. وكانت تلك الجلسة أول جلسة من جلسات (الدورة الإنتقالية)[*] لبرلمان كوردستان التي حضرها جلال الطالباني ومسعود البارزاني ودانيال ميتران. وعقب إلقاء رئيس البرلمان لكلمته، ألقيت رسالة (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي الذي خص بها تلك الجلسة المشتركة للبرلمان. ومن ثم ألقت دانيال ميتران كلمة بهذه المناسبة. وجرى في الجلسة عينها بأغلبية الأصوات الموافقة على إتفاقية واشنطن، ومن ثم ألقى كل من البارزاني والطالباني كلمة، إضافة إلى تلاوة عدد من البرقيات من داخل وخارج البلاد بمناسبة عقد هذه الجلسة المشتركة[٧٥].

لكن رغم عودة الكتلة الخضراء إلى البرلمان، غير أن نظام الإدارتين في إقليم كوردستان بقي على وضعه، حتى أن برلمان كوردستان قرر وفق قراره المرقم (٢٤) في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢ التعامل خلال فترته الإنتقالية التعامل مع الإدارتين لحين توحيدهما أو لحين إجراء إنتخابات الدورة الثانية، أي منهما سبق الآخر[٧٦].

وبعد مضي نحو عام قبل إجراء إنتخابات الفترة الثانية للبرلمان التي أجريت في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥، بذلت جهود مكثفة لإنهاء ظاهرة الإدارتين وتشكيل حكومة موحدة في إقليم كوردستان، ومن أجل هذا الهدف وبعد بذل جهود طويلة جرى في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٦ توقيع إتفاقية إستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني حول نقاط الخلاف بينهما[٧٧]. ومن ثم ومن أجل منح الصيغة القانونية والشرعية للإتفاقية فقد وافق برلمان كوردستان في جلسته ليوم ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٦ على إتفاقية توحيد إدارتي (أربيل - السليمانية) وتم توقيعها من قبل مسعود البارزاني وجلال الطالباني الذان كانا قد حضرا الجلسة[٧٨].

وهكذا وبعد مضي (٨) سنوات على الإقتتال الداخلي وأربع سنوات على إتفاقية واشنطن فقد عاد برلمان كوردستان إلى مسيرته الطبيعية. وفي النهاية أتضح لنا بأن برلمان كوردستان ورغم كل الجهود التي بذلها، لم يستطع منع إنتشار وإستمرار الإقتتال الداخلي، بل عكس ذلك فقد أصبح الإقتتال عقبة كأداء أمام عمله وأدى إلى تعطيله

فترة من الوقت، ولكن بقي بفعل جهود أعضائه المخلصين صامداً رغم الاحداث المأساوية، ولم يؤدي الإقتتال الداخلي إلى حله وزواله.

الخاتمة

في نهاية بحثنا وصلنا الى النتائج الأتية في ما يلي : .

١- على رغم ان قادة الجبهة الكوردستانية في يوم ١٥ آيار ١٩٩٢ أي قبل إجراء الدورة الإنتخابية الأولى لبرلمان كوردستان بأربعة أيام , كانوا قد قاموا بتوقيع وثيقة العهد المقدس , ثناءً للبرلمان و تنفيذ قوانينها و قراراتها . إلا أن الحزبيين الرئيسيين في إقليم كوردستان (الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني) لم يحترما ذلك العهد طمعاً في تعزيز مواقعهما في السلطة فوقعا في محاربة البعض , مما ادى إلى إندلاع الحرب الداخلي .

٢- في بداية إندلاع الحرب الداخلي , تعطل العمل البرلماني لمدة شهرين تقريباً لأن المسلحين الثيَشمرطة دخلوا حرم البرلمان . إلا أن ذلك لم يمنع أعضاء البرلمان من قيامهم بمحاولات لسد الطريق أمام إنتشار الإشتباكات.

٣- بعد ان عطل البرلمان اعماله لمدة اقل من شهرين، باشر جلساته و واصل مساعيه من اجل ايقاف الحرب الداخلي. وبذلك، يتوضح لدينا أن اعضاء البرلمان من جهة كانوا يبذلون الجهد لحماية البرلمان من التفكك بسبب الحرب الداخلي و صيانة المنجز القيم للشعب الكوردي، ومن جهة اخرى كانوا يسعون لانهاء ذلك الحرب الى حد المخاطرة بحياتهم احيانا عند القيام بمحاولتهم بغية الوساطة بين الطرفين المتحاربين.

٤- ان محاولات البرلمان ضد إنتشار الحرب و إيقافه لم تنجح فحسب , بل هو ايضا إبتلى بتأثيراته , و وقف انعقاد جلساته لفترة معينة. ففي سنة ١٩٩٥ عقد البرلمان جلسة واحدة فقط حيث كانت لمجرد تمديد المدة القانونية للدورة الإنتخابية الاولى , وأن تلك الجلسة عقدت في قرية واقعة في ضواحي مدينة اربيل . وان تأثيرات الحرب الداخلي أدى الى تمديد تلك الدورة لأربع مرات إستمرت لمدة (١٣) سنة.

المصادر و الهوامش :

(١) ينظر: بەرەی كوردستانی/الجبهة الكوردستانية، العدد (٥)، ١٩٩٢/٨/١٢.

(٢)ينظر:الحزب الديمقراطي الكوردستاني، المكتب السياسي مكتب الدراسات والبحوث المركزي، الإقتتال الداخلي في كوردستان العراق كيف اندلع ومن المسؤول عنه، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة وزارة التربية (أربيل، ١٩٩٧)، ص ٥٢؛ صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كُردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكُردية في العراق ١٩٤٦ ـ ٢٠٠١، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٥٤٢.

(٣) ليْزان، پەرلەمانی شەهید دیرۆكی لەدایك بوون و تیرۆركردنی یەكەم پەرلەمانی كوردستان، چاپی یەكەم، چاپخانەی هاوار (دهۆك، ١٩٩٥)، ل ٢٦.

(*) هؤلاء الأعضاء الـ(٣٥) هم: نزاد أحمد عزيز آغا، عدنان النقشبندي، حازم اليوسفي، عبدالخالق زنكنة، شيركو بيكس، د. صلاح الدين الحفيد، د. عزالدين مصطفى رسول، قادر عزيز، شالاو علي العسكري، أحمد طاهر النقشبندي، محمد طاهر زين العابدين، أياد الحاج نامق البقال، علي رسول، عثمان حسن دزيي، كاكة رش النقشبندي، حسن عبدالكريم البرزنجي، شمائيل ننو بنيامين، أكرم عاشور عوديش، وريا دزيي، أحمد علي دزيي، حميد سليم ميران، الملا طلحة سعيد منتك، نهاد نورالدين رشيد، كانبي عزيز دزيي، سعيد علي خان، عيدو بابة شيخ، نهلة محمد سعدالله، يوسف جميل ميران، ، محمد حسن بالطة، كلاويز جباري، آزاد ميران، عفان النقشبندي، حسين علي كمال، حمكت محمد كريم (الملا بختيار)، الدكتور جلال شفيق. ينظر: كوردستانی نوێ، ژمارە (٦٧٩)، ١٩٩٤/٥/٨.

(٤) ينظر: كوردستانی نوێ، ژمارە (٦٧٩)، ١٩٩٤/٥/٨.

(٥) ينظر: كوردستانی نوێ، ژمارە (٦٨٠)، ١٩٩٤/٥/٩.

(٦) ينظر: كوردستانی نوێ، ژمارە (٦٨٢)، ١٩٩٤/٥/١١.

(٧) ئەنجوومەنی نیشتمانیی كوردستانی عێراق، پرۆتۆكۆلەكان / المحاظر١٩٩٤، بەرگی (١١)، چاپی یەكەم ١٩٩٨، ل٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٨) لمزيد من المعلومات ينظر: هەمان سەرچاوە ، ل ٢٦٣ ـ ٢٨٠.

(٩) هەمان سەرچاوە، ل٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(١٠) الإقتتال الداخلي في كوردستان كيف أندلع ..، ص ٨٢.

(١١) للتفاصيل ينظر: مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكوردستان العراق للفترة ١٩٩٣/١/١ لغاية ١٩٩٦/١٢/٣١، المجلد الثاني، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(١٢) للتفاصيل ينظر: الملحق رقم (٤٤).

(*) تشكلت هذه اللجنة من: عدنان النقشبندي، حازم اليوسفي، أحمد سالار، أياد الحاج نامق، عبدالخالق زنكنة، شيروان الحيدري وشمائيل ننو بنيامين.

(١٣)ينظر: مجموعة القوانين والقرارات ...، المجلد الثاني، ص ٢٩٥.

(١٤) كوردستانی نوێ، ژمارە (٧٥٤)، ١٩٩٤/٨/١٠.

(١٥) كوردستانی نوێ، ژمارە (٧٥٧)، ١٩٩٤/٨/١٤.

(١٦) الإقتتال الداخلي في كوردستان العراق، كيف أندلع ..، ص ٨٨.

(١٧)للتفاصيل ينظر: مجموعة القوانين والقرارات...، المجلد الثاني، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

(*) بدأ الإقتتال بين الحركة الإسلامية في كوردستان / العراق والإتحاد الوطني الكوردستاني في أواخر عام ١٩٩٣، ورغم توقيع عدد من الإتفاقيات من أجل التصالح فقد كان الإقتتال بينهما لازال مستمراً في بعض المناطق، ومنذ إندلاع الإقتتال بينهما فقدكان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يقوم بإيواء أعضاء وأنصار الحركة الإسلامية. وبعد إندلاع الإقتتال بين (ح. د. ك.)والـ(إ. و. ك.) كانت الحركة الإسلامية تشارك جنباً إلى جنب في الإقتتال ضد (إ. و. ك.). لمزيد من المعلومات ينظر: الإقتتال الداخلي في كوردستان العراق، كيف أندلع...، ص ٢٦ ـ ٢٨؛سەلیم نادر، بزووتنەوەی ئیسلامی و هەلگیرسانی شەڕی ناوخۆ کۆتایی ساڵی ١٩٩٣ بەلگەنامەو ساغکردنەوە، چاپی یەکەم (سلێمانی، ٢٠٠٤)، ئارام قادر و ئیدریس سیوەیلی، بەلگەنامەکان دەدوێن، بزوتنەوەی ئیسلامی لە کوردستان / عێراق، ١٩٨٧-١٩٩٩، بەرگی یەکەم، چاپخانەی بینایی، (سلێمانی، ٢٠١٣)، ل٣٧-٥٦.

(١٨) مجموعة القوانين والقرارات...، المجلد الثاني، ص ٢٩٦.

(١٩) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٥٩)، ١٩٩٤/٨/١٦.

(٢٠)لمزيد من المعلومات ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١١)، ل٥٩٦ ـ ٦٠٤.

(٢١)لمزيد من المعلومات ينظر: هەمان سەرچاوە، ل٥٨٧ ـ ٥٩٦.

(٢٢)لمزيد من المعلومات حول كلام سامي عبدالرحمن وفؤاد معصوم ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١١)، ل٥٨٧ ـ ٥٩٦.

(٢٣) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٦٢)، ١٩٩٤/٨/١٩.

(٢٤) هەمان سەرچاوە.

(٢٥) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٦٣)، ١٩٩٤/٨/٢١.

(٢٦) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٦٤)، ١٩٩٤/٨/٢٢.

(٢٧) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٦٤)، ١٩٩٤/٨/٢٢.

(٢٨) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٦٥)، ١٩٩٤/٨/٢٣.

(٢٩) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٦٧)، ١٩٩٤/٨/٢٥.

(٣٠) لمزيد من المعلومات ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١١)، ل ٦٠٧ ـ ٦٣٤.

(٣١) هەمان سەرچاوە، ل ٦٣٧ ـ ٦٣٨.

(٣٢) لمزيد من المعلومات ينظر: هەمان سەرچاوە، ل ٦٣٩-٦٦٣.

(٣٣)الإقتتال الداخلي في كوردستان العراق ...، ص ٨٩.

(٣٤)المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٥)لمزيد من المعلومات ينظر: لێزان، سەرچاوەی پێشوو، ل ١٦٥ ـ ١٧٢.

(٣٦) لمزيد من المعلومات ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١١)، ل ٧-١٦.

(٣٧) لمزيد من المعلومات حول هذه التقارير ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١٢)١٩٩٤، چاپی یەکەم، ١٩٩٨، ل ٢٣-٤٤.

(٣٨) كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٨٠)، ١٩٩٤/٩/٩.

(٣٩) ينظر: كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٨٨)، ١٩٩٤/٩/١٩.

(٤٠) ينظر: كوردستانى نوێ، ژمارە (٧٩١)، ١٩٩٤/٩/٢٢.

(٤١) لمزيد من المعلومات ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١٢)، ل ١٤١-١٧٦.

(٤٢) ينظر: كوردستانى نوێ، ژمارە (٨٢٧)، ١٩٩٤/١١/٢.

(٤٣) ينظر: پرۆتۆکۆلەکان، بەرگی (١٢)، ل ٤٠٧-٤٠٨ .

(٤٤) ينظر: مجموعة القوانين والقرارات ...، المجلد الثاني، ص ٣٠٦.

(٤٥) كوردستانى نوێ، ژمارە (٨٤٣)، ١٩٩٤/١١/٢٢.

(٤٦) لمزيد من المعلومات ينظر: پرۆتۆكۆلەكان، بەرگى (١٢)، ل ٤١٣-٤٣٠و ٤٣٨ ـ ٤٤٢ .

(٤٧) لمزيد من المعلومات ينظر: هەمان سەرچاوە ، ل ٦٣٤- ٦٥١.

(٤٨)ينظر: لێزان، سەرچاوەى پێشوو، ل ١٩١.

(★)لمعرفة أسماء هؤلاء البرلمانيين الـ(٥٩) المعتصمين ينظر: طارق جامباز ونعمت عبدالله بيرداود، پەرلەمانتارانى خولى يەكەمى پەرلەمانى كوردستان- عێراق ١٩٩٢ – ٢٠٠٥، چاپخانەى شەهاب (هەولێر، ٢٠٠٨)، ل١٧٦-١٧٨.

(٤٩) طارق جامباز ونعمت عبدالله بيرداود، هەمان سەرچاوە، ل١٧٦.

(٥٠) لێزان، سەرچاوەى پێشوو، ل ١٩٦.

(٥١) كوردستانى نوێ، ژمارە (٨٧١)، ١٩٩٤/١٢/٢٥.

(٥٢) لێزان، سەرچاوەى پێشوو ، ل ١٩٩.

(٥٣) لمزيد من المعلومات ينظر: هەمان سەرچاوە، ل ٢٠١-٢١١.

(٥٤) كوردستانى نوێ، ژمارە (٨٧٦)، ١٩٩٤/١٢/٣٠.

(★) في ٢٨ آذار ١٩٩٥ أقتحم قوة من الـ(إ.و.ك.) برلمان كوردستان وسيطرت عليه، وهكذا أنهى البرلمانيون المعتصمون إعتصامهم عقب مضي (١٠١) يوم. ينظر: خەبات (جريدة سياسية أسبوعية لسان حال الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد)، العددان (٧٦٢ و٧٦٣)، ١٩٩٥/٤/٢٨، يذكر أنه وبسبب إتصال عدد من البرلمانيين المعتصمين المنتمين لكتلة الـ(ح.د.ك.) عن طريق اللاسلكي بقيادة حزبهم وتزويدهم بالمعلومات عن الوضع الأمني في مدينة أربيل، فقد أقتحمت تلك القوة التابعة لـ(إ.و.ك.) البرلمان وأستولت عليه.مقابلة مع سعدي أحمد بيره، أربيل، ٢٠١٣/١١/٢٦.

(★★) دارەبەن قريه تبعد حوالى ١٥ كيلومتراً عن شرق أربيل وتتكون من حوالي ١٥٠ منزلاً.

(٥٥) لێزان، سەرچاوەى پێشوو ، ل ٢٥٢.

(٥٦) كوردستانى نوێ، ژمارە (٩٩٦)، ١٩٩٥/٥/٢٨.

(٥٧) ينظر: مجموعة القوانين والقرارات...، المجلد الثاني، ص ١١٦.

(٥٨) پرۆتۆكۆلەكان ١٩٩٥-١٩٩٦، بەرگى (١٣)، چاپى يەكەم، ١٩٩٧، ل ١٠.

(٥٩) لێزان، سەرچاوەى پێشوو ، ل ٢٥٣.

(٦٠) ينظر: كوردستانى نوێ، ژمارە (١٢٩٥)، ١٩٩٦/٥/٢٩.

(٦١)لمزيد من التفاصيل حول هذه الجلسة ينظر: پرۆتۆكۆلەكان ، بەرگى (١٣)، ل ١٣-١٨.

(٦٢) ينظر: مجموعة القوانين والقرارات...، المجلد الثاني، ص١١٧-١١٨.

(٦٣) مقابلة مع نهلة محمد سعدالله، أربيل، ٢٠١٤/٧/١٥.

(٦٤) ينظر:كوردستانى نوێ، ژمارە (١٣٠٠)، ١٩٩٦/٦/٤.

(٦٥) للتفاصيل ينظر: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص ٥٥١- ٥٦٤.

(★) البرلمانيون الستة المنتمين للكتلة الخضراء هم: سعيد علي خان، ملا طه محمد طه، عثمان حسن دزيي، ملا محمد أمين عبدالحكيم، محمد حسن بالطة ونهلة محمد سعدالله.

(٦٦)فيما يتعلق بالطلب وأسماء البرلمانيين الـ(٤٢) ينظر: پرۆتۆكۆلەكان، بەرگى (١٣)، ل ٢٣-٢٥.

(٦٧) هەمان سەرچاوە ، ل ٢٥.

(٦٨) ينظر: مجموعة القوانين والقرارات...، المجلد الثاني، ص ١١٩-١٢٠.

(*) كان هؤلاء البرلمانيون العشرة من الكتلة الخضراء هم: حازم أحمد اليوسفي، سعيد علي خان، ملا طه محمد طه، عثمان حسن دزيي، عيدو بابه شيخ، ملا محمد أمين عبدالحكيم، ملا محمد حسن بالطة، مظهر علي مصطفى هيراني، نزاد أحمد عزيز آغا، نهلة محمد سعدالله. مقابلة مع نهلة محمد سعدالله، أربيل، ٢٠١٤/٧/١٥.

(٦٩) مقابلة مع نهلة محمد سعدالله، أربيل، ٢٠١٤/٧/١٥.

(٧٠)ينظر ماريا خارواكي، الكُرد والسياسة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة: خليل الجيوسي، الطبعة الأولى، دار آراس للطباعة والنشر (أربيل، ٢٠١٣)، ص ٥١٤، ولمزيد من التفاصيل عن المعلومات حول هذه الإتفاقية ينظر: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٨٩٩-٩٠٥.

(٧١)لمزيد من المعلومات حول أسماء هؤلاء البرلمانيين الـ(٣٨) ينظر: پرۆتۆكۆلەكان ١٩٩٧، بەرگی (١٧)، چاپی یەكەم، ١٩٩٨، ل ٢١٢-٢٢٠.

(٧٢) ينظر: مجموعة القوانين والقرارات ...، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ٣٨-٣٩.

(٧٣) بيترو. غالبريث، نهاية العراق، الدار العربية للعلوم – ناشرون، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ١٧٦.

(٧٤) مقابلة مع نهلة محمد سعدالله، أربيل، ٢٠١٤/٧/١٥.

(*) وفق القرار المرقم (٢١) الصادر في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢، فقد قرر برلمان كوردستان أن يطلق على فترة عمل البرلمان من (٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ لغاية إجراء إنتخابات الدورة الثانية لبرلمان كوردستان وجلسته الأولى إسم (الفترة الإنتقالية). ينظر: مجموعة القوانين والقرارات ... المجلد الثامن، ص٣٤٣.

(٧٥)لمزيد من المعلومات حول تلك الجلسة ونصوص الكلمات والبرقيات ينظر: پرۆتۆكۆلەكان٢٠٠٢-٢٠٠٣، بەرگی (٣٢)، چاپی یەكەم، ٢٠٠٤، ل٦-٣٤.

(٧٦) ينظر: مجموعة القوانين والقرارات ... المجلد الثامن، ص٣٤٦.

(٧٧) خەبات (رۆژنامه)، ژماره(٢٠٢٥)، ٢٠٠٦/١/٨.

(٧٨) لمزيد من المعلومات حول جلسة البرلمان تلك والإتفاقية ينظر:پرۆتۆكۆلەكان، بەرگی (٣٢)، ل ٧-١٤.

پوختەی تویژینەوە

ساڵی ١٩٩٤ شەڕی ناوخۆ لە نێوان هەردوو حزبی فەرمانڕەوایی هەرێمی کوردستان (پارتی دیموکراتی کوردستان و یەکێتیی نیشتمانی کوردستان) دا هەڵگیرسا و تا ساڵی ١٩٩٨ درێژەی کێشا . هەر لە سەرەتای هەڵگیرسانی شەڕەکەوە هەڵوێستی جیا جیای لە بەرانبەردا وەرگیرا و چەندین هەوڵیش درا بۆ ڕاگرتنی شەڕەکە و کۆتایی پێهێنانی . یەکێك لە لایەنانەش کە هەر لە سەرەتاوە هەڵوێستی بەرانبەر شەڕەکە هەبوو و چەندین هەوڵیشیدا دا بۆ بەرگرتن لە تەشەنەسەندنی , پەرلەمانی کوردستان بوو کە دواتر خۆیشی کەوتە ژێر کاریگەرییەکانی ئەو شەڕە . هەر بۆیەش بە پێویستمان زانی هەڵوێست و هەوڵەکانی پەرلەمان لەم بوارەدا و لە چوارچێوەی تویژینەوەیەکی زانستیدا بخەینە ڕوو و ئاماژەش بە کاریگەرییەکانی ئەو شەڕە لە سەر پەرلەمان بکەین .

تویژینەوەکەمان لە پێشەکی , دوو تەوەرە و دەرەنجام پێکهاتووە , لە تەوەرەی یەکەمدا تیشکمان خستۆتە سەر هەوڵەکانی پەرلەمان بۆ ڕاگرتنی شەڕەکە لە (١ی ئایاری ١٩٩٤ – ٢٨ ی ئاداری ١٩٩٥) .

لە تەوەرەی دووەمیشدا باسی هەوڵەکانی ئەندامانی پەرلەمان دەکەین کە بۆ پاراستن و مانەوەی پەرلەمان گرتبوویانەبەر , لە ڕێگەی درێژکردنەوەی ماوەی یاسایی خوولی یەکەمی هەڵبژاردنی پەرلەماندا لە ماوەی ساڵانی (١٩٩٥ – ١٩٩٨) , واتە تا مۆرکردنی ڕێککەوتننامەی واشنتون کە کۆتایی بەو شەڕە هێنا , هەرچەندە دواتریش بە هۆی ساردیی پێوەندی نێوان هەردوو حزبەکە ئەو خوولەی پەرلەمان تا ساڵی ٢٠٠٥ بەردەوام بوو , واتە بە هۆی کاریگەرییەکانی ئەو شەڕەوە خوولی یەکەمی هەڵبژاردنی پەرلەمان ١٣ ساڵ (١٩٩٢ – ٢٠٠٥) ی خایاند .

لە کۆتایی تویژینەوەکەشدا ئەو ئەنجامانەمان خستۆتە ڕوو کە پێیانگەیشتووین .

Abstract

In ١٩٩٤ the war started between the two major parties in Kurdistan Region (Kurdistan Democratic Party and Patriotic Unit of Kurdistan) which continued until ١٩٩٨. Since the beginning of the war many attempts were made by different parties to cease the fire and end the war.

One of the main institutions which had a firm positions since the beginning of the war was the Kurdistan Parliament which tried through different means to stop and prevent expansion of the war. Eventually, the parliament was also affected by the war.

Therefore, it was necessary to make a research about the efforts of the Kurdistan Parliament in this regard and indicate the impact of the war on the parliament. The research, in the beginning, includes two parts and respective findings. In the first part it elaborates the attempts of the parliament to cease the fire as of ١ May ١٩٩٤ to ٢٨ March ١٩٩٥. In the second part the paper discusses the efforts of the parliament members to protect and continue the work of the parliament through extending the first round of the election of parliament from ١٩٩٥ to ١٩٩٨, i.e., until signing the Washington Accord and ending the war between the two rival parties.

Although, later, due to difficult relations between the two parties the first round of the parliament had to be extended to ٢٠٠٥. Thus, due to the impact of the war the first round of Kurdistan Parliament continued for thirteen years (١٩٩٢ - ٢٠٠٥). The papers ends with the findings which was the outcome of the research.